قال إن البرنامج قدم اقتراحاً بإنشاء الهيئة العامة لدعم العمالة الوطنية «2-2»

المجدلي : واجهنا ظاهرة التعيين الوهمي من خلال وضع آليات تحد منها

حاوره: نوف السهو

استكمالا لحوار امس مع الأمين العام لبرنامج إعادة الهيكلة ، والذي اكد أن دور البرنامج في حث الشباب على العمل في القطاع غير الحكومي كان دورا فعالا وحيويا ساهم كثيرا في الحد من أزمة البطالة التي تواجهها الدولة بشتى الطرق ، كما أكد أن البرنامج قام بالعديد من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة والتي ساهمت في توظيف ذوي المؤهلات الدنيا في مجالات مختلفة ، مضيفاً أن البرنامجقام خلال العام الماضي باتخاذ العديد من الاجراءات التي رأى أنها تحد من التعيين الوهمي تنشر الصباح اليوم الجزء الثاني من حوارها معه .

ما الذي قام به البرنامج بوضع آليات محددة ومقترحات واضحة للحد من التعيين الوهمي؟

من منطلق جهود البرنامج الهادفة إلى دعم العمالة الوطنية وتحفيزها على العمل في الجهات غير الحكومية ، كان اهتمام البرنامج بألا يتقاضى الدعم إلا مستحقيه ، الأمر الذي دعى به إلى مواجهة ظاهرة التعيين الوهمي ووضع الضوابط واقتراح الآليات التي تحد من تفاقم هذه الظاهرة ، وعلى النحو المبين تفصيلا بتقرير العام المنقضي والذي تناول بداية أسباب ظاهرة التعيين الوهمي ودور البرنامج والجهات ذات الصلة في الحد منها مبينا جهود البرنامج في ذلك الخصوص وأهم تلك الجهود:-

قيام البرنامج بإعداد دورات وبرامج تدريبية متخصصة تساهم في توظيف ذوي المؤهلات الدنيا في مجالات مختلفة ، مشروعات تساهم في توظيف ذوي المؤهلات الدنيا في مجالات مختلفة (حارسات الأمن - مجهزات أغذية - حاضنات الأعمال).

قام البرنامج بتفعيل نص المادة (13) من القرار رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية للعاملين بالجهات غير الحكومية، والتي تتضمن إجراءات تحديث دوري لبيانات صارفي العلاوة الاجتماعية، الأمر الذي مكن البرنامج من تحديد حجم العمالة الوهمية والحد منها.

قام البرنامج بطلب منح بعض موظفيه سلطة الضبطية القضائية، وذلك للتحقق من قيام علاقة العمل حال الحاجة إلى ذلك، أو وجود شبهة تعيين وهمي.

قام البرنامج باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركات التي ثبت تعيين العاملين لديها تعييناً وهمياً.

وقد قام البرنامج خلال العام المنقضي باتخاذ العديد من الاجراءات الاضافية التي يرى من خلالها الحد من التعيين الوهمي أخصها:-

تفعيل تقدير الاحتياج للعمالة ومنها العمالة الوطنية.

تم استحداث إدارة جديدة ببرنامج إعادة هيكلة القوي العاملة تحت مسمى» إدارة متابعة العمالة الوطنية « يمنح موظفيها سلطة الضبطية القضائية تهتم بمتابعة تلك العمالة وعلى وجه الخصوص العمالة التي يشتبه في تعيينها وهمياً، للتحقق من قيام علاقة العمل واستمرارها وعدم توافر شبهة التعيين الوهمي.

توحيد رقم الحساب المحول عليه دعم العمالة مع الحساب المحول عليه الراتب وادراج الرقم بشهادة لمن يهمه الأمر المقدمة من جهة العمل واعتبار هذا البيان إجراءً لازماً لصرف الدعم ، وهو الأمر الذي يؤكد استمرارية صرف الراتب بحيث يتقطع الدعم حال انقطاع الراتب بحسبان أن الدعم المقرر للعمالة الوطنية هو جزء من الراتب عملاً بنص المادة 55 من قانون العمل الأهلي.

اقترح البرنامج الزام العمالة الوطنية طالبة صرف الدعم المقرر للعاملين في الجهات غير الحكومية بالتسجيل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، واعتبار التسجيل لدى الهيئة شرطا من شروط صرف دعم العمالة.

ويؤكد البرنامج في ذلك الشأن على طلبه السابق بشأن تفعيل دور الجهات الرقابية والتشريعية في الحد من ظاهرة التعيين الوهمي

حظر التعيين لفترة محددة على الشركات التي يثبت قيامها بتعيين المواطنين لديها تعيناً وهمياً مع حرمانها من المزايا التي نص عليها القانون 19 لسنة 2000.

حظر التعيين على بعض المهن التي لا تتناسب مع طبيعة العمالة الوطنية ويغلب عليها توافر حالة التعيين الوهمي، منها على سبيل المثال بعض الأنشطة أو المهن (مندوبة -بنشر -... الخ) للتهرب من التفتيش.

ما هي مقترحات البرنامج الهادفة إلى دعم العمالة الوطنية؟

-1 في ظل التطبيق العملي لأحكام القانون 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وحثها على العمل في الجهات غير الحكومية واجهت البرنامج ظاهرة انتشرت في الآونة الأخيرة بالمجتمع الكويتي وهي ظاهرة عزوف المواطنين عن العمل في الجهات غير الحكومية وحرصهم على الالتحاق بالعمل في الجهات الحكومية ، الأمر الذي أدى إلى « تضخم الجهاز الإداري للدولة » ، واتجاه الجهات غير الحكومية إلى الاعتماد على الموارد البشرية الوافدة ، وهو ما كان له آثار بالغه على التنمية الاقتصادية الوطنية ، وكذا التركيبة السكانية ، فضلاً عن تعطيل تنفيذ خطط التنمية التي تنتهجها سياسات الدولة .

لذا كان من اللازم التفكير في سبل متعددة لدعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية ، الامر الذي دعى البرنامج إلى اقتراح قانون بإنشاء الهيئة العامة لدعم العمالة الوطنية لتكون اداه تنفيذية قوية تملك الصلاحيات القانونية والعملية التي تمكنها من تحقيق أهداف الدستور والقوانين ذات الشان المتعلقة بالعمالة الوطنية وأخصها القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية .

وماذا عن اقتراح البرنامج بإنشاء الهيئة العامة لدعم العمالة الوطنية

أولى مقترحات البرنامج الهادفة إلى دعم العمالة الوطنية وقد تم دراسة ذلك المقترح وتم عرضه على إدارة الفتوى والتشريع وبصدد رفعه للجهات المعنية لاتخاذ اللازم بشأنه.

-2 في إطار حرص الدولة على إصلاح اختلالات سوق العمل والارتقاء بالتواصل بنسبة مشاركة المواطنين في إجمالي قوة العمل وتشجيعهم على العمل في الجهات غير الحكومية تحقيقا لأهداف الدولة في إعادة التوازن في توزيع القوى العاملة الوطنية وتوجيهها لقطاعات العمل غير الحكومية وتقريب المزايا بين القطاعين، والتي تقوم بدور رئيسي في تنمية الاقتصاد الوطني. تبني البرنامج حق المواطن الكويتي في الابتعاث مساواة بنظيره في القطاع الحكومي وتماشيا مع سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع العمالة الوطنية وحثها على العمل بالجهات غير الحكومية والعمل على تنمية مهاراتهم وتعظيم قدراتهم لتواكب احتياجات سوق العمل بالقطاع الخاص. وعليه كانت الحاجة إلى إصدار هذا القرار بما يسمح للعمالة الوطنية بالابتعاث تحقيقا لأهداف ورؤى الدولة .

وقد تضمن مشروع القرار الفئة المستهدفة من إصداره وهم العاملون بالجهات غير الحكومية وكذلك الباحثون عن العمل المسجلين لدى البرنامج ، وقد تضمن مشروع القرار المستويات الدراسية التي يمكن الابتعاث إليها أو الحصول على اجازة دراسية لنيلها مبينا الشروط الواجب توافرها فيمن يتقدم للحصول على بعثة أو أجازه دراسية. وقد قام البرنامج برفع مشروع ذلك القرار لمجلس الخدمة المدنية ومازال محل نظر المجلس.

-3 استكمالاً لرؤى البرنامج الهادفة الى دعم العمالة الوطنية اقترح البرنامج إنشاء مركزين على مستوى عال من الجودة والتميز يهتم الأول بتدريب العمالة الوطنية والباحثين عن عمل ويختص الثاني بحضانة ورعاية المشروعات الصغيرة، وبدأ في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل هذين المقترحين وكان باكورة نتائجه موافقة بلدية الكويت على تخصيص موقع لمركز تنمية العمالة الوطنية، وآخر لحاضنات المشروعات الصغيرة بالقطعة (59) بمنطقة المنقف وجاري اتمام باقي الاجراءات اللازمة للمشروعين. وتجدر الاشارة إلى أن البرنامج من خلال مقر الدائم المتوقع الانتقال اليه في يناير 2014 يضم مركزا لتدريب العمالة الوطنية والباحثين عن عمل في القطاع الخاص يستهدف تنفيذ العديد من البرامج التدريبية.

مرفق رقم (10) تقرير عن تدريب الباحثين عن عمل بالمقر الجديد للبرنامج.

-4 إيمانا من البرنامج بان حدود العمل لا تقف عند مكان بعينه أو تجهيزات محدده اقترح مشروع قرار يبيح لأصحاب المهن الحرة العمل من خلال المنزل بما يشجعهم ويحفزهم على العمل الخاص وفقالشروط وضوابط محدده يمكن من خلالها التثبت من توافر علاقة العمل وجدية القائم على المشروع . وقد تم رفع ذلك المقترح إلى مجلس الخدمة المدنية للنظر واتخاذ ما يلزم بشانه.

-5 استكمالاً لجهود البرنامج الهادفة الى ترشيد الانفاق والحفاظ على المال العام وما يستلزمه ذلك من ان تصرف أموال الدولة فيما خصصت لها واخصه الا ينال الدعم المقرر من الدولة إلا مستحقيه ، رفع البرنامج إلى اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 970 لسنة 2014 برئاسة معالي وزيرة الشئون مقترحا يُعدل بمقتضاه القرار رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد للعاملين بالجهات غير الحكومية بإضافة بند إلى المادة الخامسة منه بالزام العمالة الوطنية طالبة صرف دعم العمالة بالتسجيل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة ، ويحقق ذلك الاقتراح متابعة البرنامج والهيئة للعمالة الوطنية والتاكد من توافر علاقة العمل واستمراريتها ، ومن ثم التحقق من الا يصرف الدعم إلا لمستحقيه ، وقد تم رفع ذلك المقترح من قبل اللجنة لمجلس الوزراء الموقر والذي قام بدورة باتخاذ الاجراءات اللازمة وبصدد إصداره والعمل به.

ماذا عن اقتراح البرنامج بخصوص الشبكة الآلية موحدة لصرف الدعم المالي المقدم من الدولة للأفراد.؟

بتاريخ 2013/8/27 تقدم برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بموجب كتابه المرفوع لمعاليكم برقم 2803 مقترحا بشأن ضرورة توفير معلومات متكاملة عن أوجه الدعم النقدي المباشر الذي تصرفه الدولة للأفراد لمعالجة افتقاد التنسيق بين التشريعات والنظم المختلفة أو احتمال ازدواجية تقديم الدعم للشخص الواحد مما يؤدي إلى صرف هذا الدعم لغير المستحقين وتحميل الخزانة العامة مبالغ كبيرة تنفق في غير الأغراض المخصصة لها.

واشار البرنامج إلى أن ذلك الاقتراح يوفر معلومات متكاملة عن أوجه الدعم والرعاية التي تقدمها الدولة للمواطنين وذلك في المجالات المختلفة مما يحقق كثير من المزايا ، اهمها ترشيد انفاق الأموال العامة والحد من ازدواجية الصرف ، وتوفير الاحصاءات والمعلومات المتكاملة عن أوجه الدعم التي تقدمها الدولة للمواطنين ، تسهيل مهمة أجهزة الرقابة المالية (ديوان المحاسبة) ، تسهيل إجراءات استرداد مديونيات أجهزة الدولة لدى الأفراد ، الحد من المستندات التي تطلبها جهات الصرف.

وحيث اطلع مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه رقم 31- 2014/2 المنعقد بتاريخ 2014/7/14 على التوصية الواردة ضمن محضر الاجتماع رقم 5-2014/2 للجنة الشئون الاقتصادية المنعقدة بتاريخ 2014/6/8 والمتضمن بحث ودراسة اقتراح البرنامج بشأن ضرورة توفير معلومات متكاملة عن أوجه الدعم النقدي المباشر الذي تصرفه الدولة للأفراد وأصدر المجلس قراره رقم 917 لسنة 2014 التالي نصه:-

«الموافقة على طلب برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بضرورة الربط الآلي من خلال الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بين كافة الجهات الحكومية التي تقدم دعما نقديا مباشرا للمواطنين ، وتكليف البرنامج باتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن».

لذا ونظرا لضرورة متابعة عمل الشبكة الآلية ومتابعة ورود البيانات من الجهات الحكومية المعنية وتذليل كافة العقبات التي قد تواجهها وبحث سبل تطويرها المستمر اقترح البرنامج تكليفه بمتابعة عمل الشبكة الآلية والتواصل والتنسيق المستمر مع الجهات المعنية حفاظا على ما تم بذله من جهد ولضمان استمرار عمل الشبكة وحصد الفوائد المرجوة منها تقدم البرنامج باقتراح بشأن متابعة عمل الشبكة الآلية للتحويلات النقدية للأفراد يتضمن «تكليف برنامج إعادة الهيكلة بمتابعة عمل الشبكة الآلية للتحويلات النقدية للأفراد ، والتنسيق مع الجهات المعنية التي تقدم أوجه الدعم المختلفة للمواطنين لضمان تدفق البيانات اللازمة عن التحويلات النقدية واستمرار عمل وتطوير الشبكة».

-7يقترح البرنامج أن تسند الدولة إدارة المشاريع التنموية الكبرى إلى شركات خاصة تعنى بإدارة تلك المشاريع بأسلوب ادارة مميز بفكر القطاع الخاص وأن تعنى أيضا بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة ومن خلال مركز المستقبل المقترح انشاءه من قبل البرنامج بتوظيف العمالة الوطنية على المشاريع التنموية الكبرى وإلى سيادتكم رؤيا البرنامج المقترحة بشأن أسلوب ادارة المشروعات التنموية الكبرى.

مانا عن مربع الشباب- ومركز المستقبل لتوظيف الشباب.؟

من واقع اهتمام الدولة بشبابها وتنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو المفدى والتي جاءت في ثنايا نطقه السامي من أن ثروة الكويت الحقيقية تكمن في شبابه فهم عدته وعماده وصناع الغد وسواعد الوطن وأعمدة نهضته ، ولدت فكرة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة « مربع خدمات الشباب» لتكون تتويجا يعكس اهتمام الدولة بالشريحة الشبابية باعتبارهم حصن الدولة المنيع وامل نهضته ، حيث يضم هذا المربع الخدمي كافة التقنيات والمشروعات ومعظم الخدمات التي تقدمها الدولة للشباب ، وعلى وجه الخصوص الخدمات التي توفر فرص العمل المناسبة لهم من خلال مركز المستقبل الذى يتولى عرض احتياجات الشباب من الفرص الوظيفية وتعريف الشباب بالمشروعات التنموية الكبرى للدولة وحصر الوظائف المتاحة لهم وتسكينهم عليها وتوظيف قدراتهم ومواهبهم وتخصصاتهم في منابعها الصحيحة في مسعى من الدولة الى مواكبة روح العصر والولوج الى مصاف الدول الراقية التي تحتضن شبابها وتغرس في وجدانهم الانتماء والموالاة ليكونوا لها عدة وحصنا للمستقبل.

وماذا عن مركز المستقبل.؟

إن النظرة المستقبلية التي تعكس أهداف وتطلعات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة تكمن في استشراق وإعداد الاستراتيجيات المستقبلية الداعمة للشباب الكويتي في مجال توفير الفرص الوظيفية المناسبة لهم والتي تتوافق مع ميولهم وتخصصاتهم، إضافة الى فتح نوافذ المعرفة والتعرف على المشاريع التنموية للدولة لتحقيق التواصل بين الشباب وهذه المشاريع والتي تعد الركيزة الأساسية في تشغيل العمالة الوطنية المتخصصة، وهو الأمر الذي دعا البرنامج إلى اقتراح إنشاء مركز متكامل لعرض الفرص الوظيفية المتاحة في المشاريع التنموية الكبرى على الشباب الكويتي وإرشادهم بعد معرفة رغباتهم وميولهم إلى اتخاذ الخطوة الصحيحة نحو اختيار الوظيفة المناسبة.

ولما لهذا المركز من دور هام في رسم مستقبل الشباب الكويتي ارتأى البرنامج تسميته بمركز المستقبل حيث يهدف البرنامج من خلال هذا المركز المساهمة في توظيف الشباب الكويتي بالمشاريع التنموية الكبرى للدولة وتعزيز مشاركتهم في تنمية وطنهم ومن ثم اطلاق ثورة حضارية جديدة في المجتمع الكويتي ويعد ذلك الدور من اهم مرتكزات النهضة ، وكذلك يعمل المركز على توفير الامن والأمان الاجتماعي المستقبلي للمواطن الكويتي فضلا عن اسهامات المركز في تطوير النظام التعليمي من خلال وجود مختصين من الجهات التعليمية لبحث مدى مواكبة وملائمة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل الكويتي.

وقد حرص البرنامج في إعداد رؤيته لمركز المستقبل على تخصيص مواقع داخله لمشاريع الدولة التنموية كل على حده يمكن من خلالها عرض الفرص الوظيفية على الشباب الكويتي بعد تعريفهم بكل مشروع تنموي وأهميته ودور الشاب الكويتي في انجازه وتشغيله ، وتسجيل الراغبين منهم في العمل على تلك المشاريع ، وكذلك تحديد مكاتب بالمركز للشركات المنفذة للمشروعات التنموية الكبرى وأخرى للجهات الحكومية المشرفة عليها، فضلا عن تخصيص موقعا داخل المركز للجهات التعليمية للتعرف على احتياجات سوق العمل الكويتي من المؤهلات الدراسية ، وأخر للبرنامج يخصص للارشاد الوظيفي لتقديم الارشاد للشباب ومد يد العون لهم لاختيار العمل المناسب ونهج المسار الوظيفي الصحيح بما يضمن له حياة عملية أفضل ومستقبل مشرق.

■ رأينا ضرورة توفير معلومات متكاملة عن أوجه الدعم النقدي المباشر

■ اقترحنا أن تسند الدولة إدارة المشاريع التنموية الكبرى إلى شركات خاصة تعنى بإدارتها بأسلوب مميز بفكر القطاع الخاص

فوزي المجدلي

■ أبرمنا العديد من مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بدعم العمالة الوطنية لحثها على العمل بالقطاع الخاص

■ حددنا مكاتب بالمركز للشركات المنفذة للمشروعات التنموية الكبرى

■ نظرتنا المستقبلية تعكس أهدافاً وتطلعات البرنامج والتي تكمن في استشراق الإستراتيجيات المستقبلية الداعمة للشباب الكويتي

■ حرصنا على إعداد رؤية مستقبلية تخدم في المقام الأول الشباب الكويتي

مبنى إعادة هيكلة القوى العاملة